التعليل النحوي في باب المرفوعات عند الأر دبيلي في كتابه شرح الأنموذج

Grammatical Justification in the Chapter of Nominatives According to Al-Ardabīlī in His Book Sharh al-Unmūdhaj

م.م. سه نكه ر صابر عبد الرحمن

Asst.Lecturer. sangar sabir Abdulrahman

جامعة كركوك – كلية الآداب – قسم اللغة العربية

University of Kirkuk – College of Arts – Department of Arabic Language

E-mail: sangarsabir@uokirkuk.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التعليل النحوي ، المرفوعات ، الأردبيلي ، شرح الأنموذج .

Keywords: Grammatical reasoning ،nominative cases ،al-Ardabili ، *Sharh al-Anmudhaj*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الوقوف عند قضـــايا التعليل النحوي عند الأردبيلي في كتابه (شـــرح الأنموذج) في النحو الذي يعد ركناً من أركان الكتب المعتمدة بالشـــرح ، ولا ســـيما في الحلقات العلمية ، وقد أولى هذا الكتاب بالتحليل والتأمل والدراسة ، وتحديد هذه الدراسة بالمسألة الأصيلة في الفكر النحوي ، ويأتي هذا البحث لإبراز جهد هذا العالم المحقق في مسألة من مسائل أصول النحو ، وفي باب من أبوابه المهمة ، ألا وهو التعليل النحوي في باب المرفوعات ، لأن العلة هي ركن من أركان القياس النحوي ، وطرف مؤثر في بيان التصـــويب في المســـائل المجهولة ، ولترســـيخ القواعد النحوية وأحكامها ، كما أنّ المرفوع عمدة في الكلام وأصـــل لغيره ، ولعلّ أن تكون هذه الدراسة مفتاحاً لمن يريد أن يتصدّى لدراسة الأبواب الأخرى في هذا الكتاب المحكم .

Abstract

This research aims to examine the issues of grammatical reasoning in al-Ardabili's book، *Sharh al-Anmudhaj* (Commentary on the Model)، a cornerstone of the standard commentary on grammar، particularly in academic circles. This book has been the subject of extensive analysis، reflection، and study. This study focuses on a fundamental issue in grammatical thought. The research highlights the efforts of this accomplished scholar in the area of grammatical reasoning، a topic within the foundations of grammar، specifically in one of its important chapters: the grammatical reasoning in the chapter on nominative cases. Reasoning is a cornerstone of grammatical analogy and a crucial factor in clarifying the correct interpretation of ambiguous issues، as well as in establishing grammatical rules and their rulings. Furthermore، the nominative case is fundamental to speech and serves as a basis for other elements. This study may serve as a starting point for those wishing to explore other chapters in this authoritative work.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

لا يخفى مدى أهمية علم النحو على كل دارس للعلوم الإسلامية والإنسانية بشكل عام وعلى أهل العربية بشكل خاص ، فهو الآلة الأساسية لفهم النصوص الفصيحة من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب ، وقد خضع علم النحو إلى صياغة قواعده لمقياس عقلي ونقلي أصله علماء النحو من قبل سيبويه وإلى عصر المتأخرين من النحاة ، وكان للعلة النحوية نصيب في جهود هؤلاء العلماء الأفذاذ حتى وصل الأمر إلى إفراد العلة النحوية بمصنفات مستقلة ، وكانت هناك جهود لعلماء كبار في النحو قد ذكروا العلة في مصنفاتهم النحوية على جهة الشرح في ثنايا كلامهم في مصنفاتهم النحوية ، ومن هؤلاء محمد بن عبدالغني الأردبيلي ــ الذي اختلف في سنة وفاته ، قيل : (647هـ) ، وقيل : (886هـ) ، وقيل : غير ذلك ـ في كتابه (شرح الأنموذج) ، وكان هذا سبباً في اختياري للكتابة في هذا الموضوع لإبراز هذا الأثر العلمي له .

وتكمن أهمية هذه الدراسة أن العلة النحوية تُعدّ من المباحث المهمة التي لها علاقة قوية وصلة وطيدة بالدرس النحوي ولا سيما ما كان منها مذكوراً من قبل العلماء الكبار من المتأخرين كالأردبيلي ، ولما لها من دور في ترسيخ القواعد النحوية وتطبيقاتها وبيان مدى أصالتها .

واقتضت طبيعة البحث أن يقسم على مبحثين تسبقهما مقدمة وتمهيد ، وتتلوهما خاتمة . فعقب المقدمة بدأ البحث بالتمهيد الموسوم :(الخلاف في أصالة المرفوع) ، أما المبحث الأول فعنونته بـ(التعليل النحوي في أصل المرفوعات) ، أما المبحث الثاني فاحتوى على (التعليل النحوي في الملق بالأصل في المرفوعات) ، ثم جاءت الخاتمة التي دوّنتُ فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج .

أما منهج الدراسة فاقتضت طبيعة البحث أن يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي .

أما المصادر التي أفدتُ منها في دراستي فكانت متعددة ، مثل : كتاب سيبويه (ت180هـ) ، وكتاب المقتضب للمبرد (ت285هـ) ، والأصول في النحو لابن السراج (ت316هـ) ، وعلل النحو لابن الوراق (ت325هـ) ، وغيرها من المصادر والمراجع .

وقد واجهتني بعض الصعوبات أثناء البحث ، من أهمها : توثيق آراء النحويين ، والتوفيق بينها وبين رأي الأردبيلي ، وكذلك صعوبة فهم بعض عباراتهم ؛ لأنها عبارات فلسفية ومنطقية .

التمهيد

الخلاف في أصالة المرفوع

إنَّ مما هو معلوم في العربية أنَّ المرفوعات نوعان ، مرفوع أصـــاله ومرفوع تبعاً ، لكن النحويين اختلفوا في أصـــل المرفوعات ، هل هو الفاعل أم المبتدأ ، أم كلاهما أم جميع العُمَد ، فســاروا إلى مذاهب وفرق ، ســأذكر رأي الأردبيلي ورأي كل فريق مع تعليلاتهم النحوية في ذلك كالآتي :

ذهب فريق منهم إلى أن الأصـــل في المرفوعات هو الفاعل ، والمبتدأ فرع عنه ، وتابع له ، وكذلك باقي المرفوعات محمولة عليه ، ونســـب هذا إلى الخليل (الســـيوطي, جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر;، 1433هـ ـــ 2012م، صفحة 307/1)، وهو رأي الجمهور (الجامي, نور الدين عبدالرحمن ;، 1435هـ ـ 2014م، صفحة 127)، وحجتهم في ذلك أنَّ سيبويه قدَّم في كتابه الحديث عن الفاعل وما يخصُّ به قبل الحديث عن المبتدأ (البَطليوســـي, أبو محمد عبدالله بن محمد بن السـيد ;، د. ت.، صـفحة 144)، وهذا ما اختاره الأردبيلي ، حيث أورد الفاعلَ أولاً قبل الإشـــارة إلى المبتدأ أو خبره ، بل جعل باقي المرفوعات ملحقة به ، ومحمولة عليه ، وعلَّل ذلك بقوله : "والأصلُ هو الفاعلُ ؛ لأنَّ عاملَهُ فِعلٌ حقيقيّ غالباً ، وعاملُ باقي المرفوعات ليس كذلك ، والفعلُ الحقيقيُّ أصلٌ في العمل ، فَمعمُولهُ أيضاً يكون أصلاً بالقياس إلى معمول غيره " (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـ 2015م، الصفحات 75-76).

وهذا يعني أنَّ عامله لفظيٌّ ، وهو الفعل أو شبيهه بخلاف المبتدأ ، فإنَّ عامله معنوي ، وهو الابتداء ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ؛ لأنَّ العامل اللفظي موجود محسـوس يُدرك بالســـمع ، بخلاف عامل المبتدأ فإنه عدميٌّ معقولٌ مُســـتَنبطٌ لا محســـوسٌ ، وقوة المؤثر تقتضـــي قوة الأثر ، فالفاعلُ في المرفوعية أقوى من المبتدأ ، ولا يعارضـــه ما يذكر في المبتدأ ؛ لأنه لا يفيد قوة رفعه ، بل يفيد فضـــيلة حاله، بدليل أنهُ يزيل حكم العامل المعنوي ، وينســـخه دواخل المبتدأ ، بخلاف رفع الفاعل ؛ فإنه لا ينســـخه ناســـخ كما ســـبق ، فلما تبيَّن أن عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى ، والأقوى مقدَّم على الأضـعف (الأنصـاري, أبو محمد عبدالله بن يوسف جمال الدين ابن هشام;، 1443هـ ـ 2021م، صفحة 479/1).

فضلاً عن ذلك أن الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول ـ كما سيأتي ذكره في موضوعه ـ ؛ لأن الفاعل لو لم يرفع لالتبس بالمفعول ، لأنه يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً ، ولا كذلك في المبتدأ ـ مثلاً ـ لو قلت (ضرب زيد بكر) بإسكان المهملتين (أي : الدال في زيد ، والراء في بكر) لم يعرف من هو الضـــارب ، ومن هو المضـــروب ، أما إذا قلت :(زيد قائم) بإســـكانهما فعرفت من نفس اللفظين أنَّ المبتدأ أيهما والخبر أيهما ، فثبت أن افتقار الفاعل إلى

الإعراب أشـــدّ ؛ لذا جعل الرفع إعراباً للفاعل أولى من جعله إعرابا للمبتدأ ، والأولوية تقتضـــي الأولية ، فوجب أن يكون الأصـــل هو ، لأن الأصـــل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدم ما هو الأصلُ (الزمخشري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;، 1422هـ ـــ 2001م، صفحة 171/1).

في حين علَّل الزجاج تقديم رتبة الفاعل على رتبة المبتدأ ، لأن المبتدأ يشـبه الفاعل في كون كل واحد منهما مخبراً عنه ، ومســـنداً إليه ، كما نقله عنه أبو جعفر النحاس : "رفعتُ المبتدأ ؛ لأنه في المعنى يشبه الفاعل ، لأنك تتحدَّث عنه كما تتحدّث عن الفاعل" (البَطليوسي, أبو محمد عبدالله بن محمد بن السـيد ;، د. ت.، صـفحة 146)، وقوله هذا إشـارة إلى أنَّ المبتدأ مشـبه ، والفاعل مشبه به، وعليه فإن المشبه به أقدم رتبة بالحديث من المشبه ، فثبت بذلك أن الرفع أحق الفاعل ، إلا أن المبتدأ لمّا أشـــبه الفاعل في كونه مســـنداً إليه جعل مرفوعاً رعاية لِحَقِّ هذه المشـابهة ، ويسـمَّى علة التشـبيه ، أو المشـابهة ، وهذا ذهب إليه عدد غير قليل من النحويين (الزجاجي, أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ;، 1404هـ ـ 1984م، صفحة 36).

وتجدر الإشارة إلى أن الرفعية حالة مشتركة بين المبتدأ والخبر ، فلا تكون فيهما دلالة على خصـــوص كونه مبتدأ ، أو كونه خبراً ، أما في الفاعل فلا شـــك أنه يدل على خصـــوص كونه فاعلاً ، لذلك الرفع علم الفاعلية (الاستراباذي, رضي الدين محمد بن الحسن;، 1419هـ، صفحة 161/1).

وأما الجامي فعلَّل أصـــالة الفاعل في الرفع قائلاً :"لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصـــل الجمل " (الجامي, نور الدين عبدالرحمن ;، 1435هـ ـ 2014م، صفحة 127)؛ ولأن الأصل في الإخبار هو الفعل ، فما كان خبراً عنه لزم كونه أصلاً ، ـــ أي : أن الفعل أصل في الإسناد ، والفاعل في الإسناد إليه ـــ فكانت الجملة الفعلية مقدمة ، ولأنّ التركيب فيهما أشد ، وامتزاج أحد الجزئين ـــ وهو الفعل ـــ بالآخر أكثر ، ولأنَّها يشتمل الخبر والإنشاء وضعاً بجوهرها من غير حاجة إلى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ، ومن جهات أصـالةِ الفاعل أنه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه أما تقديم النحاة الاسـمية في حدّ الكلام ، فلأن الكلام فرع على الكلمة ، وقد تقرر تقديم الاسم على الفعل فراعى ذلك الترتيب هنالك ليطابق الفرع الأصل (الخوارزمي, صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ;، د. ت.، صفحة 81).

وذهب فريق آخر من النحويين إلى أنَّ المبتدأ أصل في المرفوعات ، والفاعل فرع عنه ، لأنه يبتدئ به الجملة دون تأثير أي عامل من العوامل عليه وهذا مما دفع بهم إلى اعتباره أصـــلاً في الرفع ، وباقي المرفوعات محمولة عليه ، وهذه العلة جعلته أن تُقدَّم رتبته على رتبة الفاعل وغيره ، زِد على ذلك أنه لا يزول عن كونه مبتدأ ، وإن تـأخَّر ، بخلاف الفاعل الذي تزول

فاعليته إذا تقدَّم ، وأنه عامل ومعمول ، وأما الفاعل فمعمول لا غير (السـيوطي, جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر;، 1433هـ ـ 2012م، صفحة 307/1).

وهذا المذهب عُزِيَ إلى سيبويه لأنه علَّل ذلك بأنّ الجملة الاسمية مقدمة على الجملة الفعلية ، وإعرابها يجب أن يكون مقدماً على إعراب الجملة الفعلية ، حيث قال : "واعلم أن الاسـم أول أحواله الابتداء" (سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان ;، د. ت.، صفحة 23/1)؛ لأنَّ المبتدأ يكون معرًّى من العوامل اللفظية ، ويعرَى الاسـم عن غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره ؛ لأنَّ عامله معنوي محسوس ، وهو الابتداء ، ولأن المبتدأ مبدوء به الكلام ، ولذا فهو يستحق الأصالة في الرفع (السيرافي, أبو سعيد الحسن بن عبدالله ;، 2008م، صفحة 175/1).

بينما يعلّل ابن السـراج أصـالة المبتدأ بتعليل آخر ويرى أنّ رتبة المبتدأ قبل رتبة الفاعل ؛ لأن الفاعل يرتفع بمشابهته للمبتدأ فقال :" فالفاعلُ مضارع للمبتدأ ، من أجل أنهما جميعاً محدَّث عنهما ، وأنَّهما جملتان لا يسـتغني بعضـهما عن بعض (السـرّاج, أبو بكر محمد بن سـهيل ;، 1417هـ ، 1996م، الصفحات 58/1-59)". وهذه العبارة منه بيّنة في حمل الفاعل على المبتدأ لعلة المشابهة ، لذلك نجد أنه بدأ بباب المبتدأ وخبره ، ثم جاء بعد ذلك بباب الفاعل ، وفعله هذا دليل على جعله المبتدأ أصـلاً في اسـتحقاق الرفع ، وما عداه محمولاً عليه ، وقد فعل مثل هذا أيضاً أبو علي الفارسي (الفارسي, أبو علي ;، 1389هـ ـ 1969م، صفحة 29/2).

وأما البطليوسـي فأوضـح هذه المسـألة أكثر ، ونظر إليها نظرة لافتة ، وعلَّلها تعليلاً جليّاً ، قال :" والأشـبه عندي أن تكون مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل ،...، ويقوي ذلك أن حكم المبتدأ أن يؤتى به أولاً لثانٍ ، وحكم الفاعل أن يؤتى به ثانياً لأول ، أعني : أن حكم المبتدأ أن يقدم قبل الحديث عنه فيكون حديثه تابعاً له في الأخبار ، وأن حكم الفاعل أن يقدم الحديث عنه قبله فيصـير تابعاً لحديثه قبل أن يعرض للمبتدأ " (البَطليوسـي, أبو محمد عبدالله بن محمد بن السـيد ;، د. ت.، صفحة 147)، ثم ذكر أن الفاعل يجوز أن ينعكس مبتدأ إذا لم يكن فيه ضمير عائد على مفعوله ، ولا يجوز ذلك للمبتدأ ، فضلاً عن ذلك أن الفاعل مع فعله يسدان مسد الخبر عن المبتدأ ، كقولك : زيد قام أبوه ، لكن المبتدأ مع خبره لا يسـدان مسـد الفاعل ، وأن حكم المبتدأ عارٍ من عامل لفظي يقترن به ، وأما الفاعل فحكمه غيرُ عارٍ من عامل لفظي يقترن به ، أصبح المبتدأ شـبيهاً بالبسـيط ، والفاعلُ شـبيهاً بالمركب (البَطليوسـي, أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد ;، د. ت.، صفحة 147).

ووافق الجامي تعليل البطليوسـي في أصـالة المبتدأ للرفع ، بأنه باقٍ على ما هو الأصـل في المسـند إليه ، وهو التقديم ، بخلاف الفاعل ، ثم بيّن ذلك أكثر بأن المبتدأ يحكم عليه بكل حكم جامد ومشـتق ، أو لأنه يحكم عليه بمتعدد ، فله اسـتيعاب ، وهو فضـيلة وكمال ، فكان أقوى ،

وأما الفاعل فلا يحكم عليه إلا بالمشـــتق حقيقة أو حكماً (الجامي, نور الدين عبدالرحمن ;، 1435هـ ـ 2014م، صفحة 127).

وحصول هذا الخلاف مأخوذ من قول سيبويه وفعله ، فمن أخذ بقوله جعل المبتدأ أصلاً ، وباقي المرفوعات تابعة له ، ومن أخذ بفعله في ترتيب كتابه جعل الفاعل أصـــلاً في الرفع ، والبواقي محمولة عليه ، لأنه بدأ بباب الفاعل ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن من حمل الفاعل على المبتدأ ، وجعله فرعاً عنه ، اسـتدلَّ بمشـابهته الفاعل للمبتدأ ، بينما جعل آخرون هذه العلة نفسها ــ أي : علة المشابهة ــ دليلاً على كون الفاعل أصلاً ، والمبتدأ تابعاً له ، لأنهم يرون أن المبتدأ مضارع للفاعل (ابن النحاس, محمد بن إبراهيم الحلبي;، 1424هـ ـــــ 2004م، صفحة 78).

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الفاعل والمبتدأ كليهما أصـــل في الرفع ، وليس أحدهما محمولاً على الآخر ، ولا فرعاً عن الثاني ؛ لأن كل واحد منهما مخبرٌ عنه ، ومسـندٌ إليه ، ومسـتقل بنفسـه ، ولا يستغني عنه (الاستراباذي, رضي الدين محمد بن الحسن;، 1419هـ، صفحة 160/1).

وذهب آخرون إلى أن المبتدأ والخبر هما الأصـــل في اســـتحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمولٌ عليهما (الزمخشـري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;، 1422هـ ـــــ 2001م، صفحة 73/1).

بينما يرى الرماني أن جميع العُمَد أصـــل في الرفع ، كالفاعل ونائبه ، والمبتدأ وخبره ؛ لأن الرفع دلالة العُمَد وعلامتها ، فكل عمدة تستحق الرفع ، ولا يحمل شـيء من العُمَد على الآخر ، وذكر ـــ مثلاً ـــ أنّ علة رفع الفاعل ونائبه هي الاعتماد ، لكونهما عمدتين في الجملة ، فَيكوِّن الفاعلُ مع فعله الجملة التي يحســـن الســـكوت عليها ، وتتم بها الفائدة ، فقال : "الفعل معتمد الفائدة ، والفاعل معتمد البيان" (الرماني , أبو الحسن علي بن عيسى ;، 1442هـ ـــــ2021م، صـفحة 89/1)، وقال في موضـع آخر :" المبتدأ والخبر الذي هُوَ هُوَ ؛ لأنه يجب في كلّ واحد منهما أنه معتمد الكلام " (الرماني , أبو الحسن علي بن عيسى ;، 1442هـ ـــ2021م، صفحة 1065/2)، وهذا اختيار الرضي حيث قال : " .... ؛ لأن المرفوع عمدة الكلام ، كالفاعل والمبتدأ والخبر ، والبواقي محمولة عليها" (الاستراباذي, رضي الدين محمد بن الحسن;، 1419هـ، صفحة 160/1)، وتابعه ابن الجماعة ، ورجح مذهبه قائلاً: "الرفع علم ما كان عمدة في الكلام؛ فيدخل فيه الفاعل والمبتدأ والخبر على طريق الأصـــالة " (ابن جماعة , بدر الدين محمد بن إبراهيم;، 1432هـ ـ 2011م، صفحة 46).

والذي يترجح لي مما سبق أن القول الأخير أقرب إلى الصـواب ؛ لأن كلاًّ من الفاعل ونائبه ، والمبتدأ وخبريـه ، لا يتم الكلام إلا بهنَّ ؛ لكونهنَّ عمد في الكلام ، ولأن الفاعل ونـائبـه مع

المبتدأ معتمد البيان ، ومسـند إليه ، ومخبر عنه في الجملة ، وأما الخبر فمعتمد الفائدة ، ومسـند في الجملة ، ولا يستغنى عنهن الكلام ، ولا يحسن السكوت إلا عليهن ، ولا تتم الفائدة إلا بهن .

المبحث الاول

التعليل النحوي بالأصل في المرفوعات

1ـ الفاعل :

أـــــ علة رفع الفاعل : وقد علَّل سيبويه ذلك بتعليل تعليمي سهل مفهوم بعيد عن العلة الجدلية الفلســفية التي لا تتلائم مع روح النحو ، ويرى أنه مرفوع بفعله (ســيبويه, أبو بشــر عمرو بن عثمان ;، د. ت.، صــفحة 34/1)، بينما ذكر أكثر النحويين تعليل رفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول به ، "الذي لولا الإعراب لجازَ أن يُتَوهّم أنه فاعل ، وكان الغرض اختصــاص كل واحد منهما بعلامة تميزه عن صـاحبه" (الزمخشري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;، 1422هـ ــ 2001م، صفحة 175/1)، ونجد هذه العله صريحة عند المبرد حيث قال :" وإنما كان الفاعلُ رفعاً والمفعول به نصــباً ليعرف الفاعل من المفعول " (المبرد, أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ;، د. ت.، صفحة 8/1)، وتابعه في ذلك آخرون (الورّاق, أبو الحسن محمد بن عبدالله ;، 1420هـ ـ 1999م، صفحة 269)، وهذه العلة تُسمَّى علة الفرق .

ومن الجدير بالذكر أنَّ النحاة لم يكتفوا بهذه العلة ـــ أي : علة الفرق ـــ ، بل ذكروا عدَّةَ تفسيرات وتحليلات وأسباب وتعليلات في رفع الفاعل ؛ لأنّ هذه المسألة قد أخذت حيزاً كبيراً في كتبهم النحوية ، وذلك بعد طرحهم الســؤال الذي قد يرد على ذهن المتلقي، وهو : لِمَ كان الفاعلُ أحق وأولى بالرفع من المفعول به ؟ ، وهلاَّ عكســتم ذلك ، إذا كان الغرض هو التفريق، لأنه إذا عكستم الأمر لحصل الفرق ، فأجابوا بعدّة وجوه ، واعتلُّوا له بمجموعة من الاعتلالات.

أحدُها : أنَّ الفاعل أقلُّ المعمولات ، لأن الفعل إنَّما يكون له فاعل واحد يرتفع به ، والمفعول أكثر المعمولات ، لأنه قد يتعدى إلى مفعول ، أو مفعولين ، أو ثلاثة ، أو أكثر من ذلك على اختلاف أنواع المفعولات ، فلما كان الفاعل أقلَّ في الكلام من المفعول جُعِلَتْ له الحركة الثقيلة ، وهي الرفع ـ أعني : الضم ـ ليكونَ ثقلُ الرفع موازياً لقلَّة الفاعل ، وجُعِلَتْ للمفعول الحركة الخفيفة وهي النصب ــ أعني : الفتح ــ حتى تكون خفةُ النصب موازية لكثرة المفعول ، وهذه العلة تُسمَّى علة المعادلة ، حيث عادل بين الفاعل الواحد والمفاعيل المتعددة (السيرافي, أبو سعيد الحسن بن عبدالله ;، 2008م، صــفحة 1/ 260)، وقد أشــار الأردبيلي إلى هذه العلة وذكر أن الفاعل قليل والرفع أثقل الحركات ، فأعطي الثقيلُ القليلَ ، والمفعولات كثيرة ، والفتحة أخف الحركات، فأعطي الخفيفُ الكثير ليتعادلا (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـــــ 2015م، صفحة 76)، أو

ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقلّ ما يستثقلون ؛ لأن إعادة ما خفَّ تكريره في الأسماء الكثيرة أيسر مؤونة ممّا يثقل (السيرافي, أبو سعيد الحسن بن عبدالله ;، 2008م، صفحة 1/ 260).

ثانيها : أنَّ الفاعل هو الأول ؛ لأن تركيبه أن يكون بعد الفعل ، والرفع أول ، فأعطي الأول الأول ، والمفعول آخر والنصب آخر ، فأعطي الآخر الآخر ، أي : الضم أول الحركات ، لأنها من الواو ، ومخرج الواو هو أول المخارج وأقربها متناولاً ، ــ وهو الشفتين ــ وكذلك الضمة التي هي علامة الرفع ، يدركها النظر ، لا كذلك الجر والنصب ، لذا جعلوا الحركة المأخوذة منها ـــ وهي الضمة ـ لأول الأسماء رتبة ، لذلك لما كان الفاعل في الترتيب أسبق من المفعول وجب أن يُعطى حركة أوَّل الحرف مخرجاً (الورّاق, أبو الحسن محمد بن عبدالله ;، 1420هـ ـــ 1999م، صفحة 269)، وهذه العلة تُسمى علة المشاكلة ، قال ابن الخشاب : " لأن الضم أول الحركات والفاعل هو الأول فجُعِل الأول للأول للمشـــاكلة" (بن الخشـــاب, أبو محمد عبدالله بن أحمد ;، 1432هـ ـ 2012م، صفحة 100).

ثالثها : أن الفاعل أقوى لامتناع الفائدة بدونه ، والمفعول أضـعف لأنه بخلاف ذلك ، لذلك اختصَّ الفاعل بالرفع لقوته ، والمفعول بالنصـب لضـعفه ، فقوه الفاعل لكونه لابد للفعل منه ؛ لأنه يحدث الفعل ، ولا يســتغني الفعل عنه ، وليس المفعول كذلك ؛ لأنه فضـلة ، فأعطيت الحركة الثقيلة للقوي ، والخفيفة للضـعيف ، ليحمل كل منهما ما يطيقه ؛ لأن الضـمة أقوى من الفتحة ، فتناسَـبُوا بأن أعْطَوْا الأقوى للأقوى ، والأضـعف للأضـعف (الجرجاني , عبدالقاهر بن عبدالرحمن ;، 1982م، الصـفحات 1/326-327)، فهذه العلة تسـمى علة المناسـبة، قال ابن الخشاب :" لأن الفاعل أقوى ، والمفعول أضعف ، والضم أقوى من الفتح فجُعِلَ الأقوى للأقوى ، والأضـعف للأضـعف تنبيهاً ومناسـبة بين المدلولات وأدلّتها (بن الخشـاب, أبو محمد عبدالله بن أحمد ;، 1432هـ ـ 2012م، صفحة 100)".

ومما ينبغي ذكره أنَّ الأردبيلي أشار إلى هذه العلة إشارة عابرة وأفاد قوله بأن الرفع ثقيل والنصب خفيف (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـ 2015م، صفحة 76).

رابعها : أنَّ الفاعل يشـبه المبتدأ ، والمبتدأ مرفوع فكذلك ما أشـبهه ، فأعطيت الضـمة للفاعل كما أعطيت للمبتدأ ، لذلك أن العلة في رفع الفاعل محمولة على الرفع في المبتدأ، فيجعلون العلة في ذلك المشـابهة ؛ لأن الفاعل مع فعله بمنزلة المبتدأ والخبر ، إذا كان الفاعل مع الفعل يكون جملة يحسن السكوت عليها (الزجاجي, أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ;، 1404هـ ـ 1984م، صـفحة 36)، كما أنَّ المبتدأ والخبر يكون جملة يحسـن عليها السـكوت ، وقد نصَّ المبرِّد على علة المشـابهة في رفع الفاعل، فقال :" وإنما كان الفاعلُ رفعاً لأنه هو والفعلُ جملة يحسـن عليها السـكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعلُ والفعلُ بمنزلة المبتدأ والخبر ، إذا قلت : قام

زيدٌ فهو بمنزلة قولك : القائمُ زيدٌ " (المبرد, أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ;، د. ت.، صفحة 1/ 8).

وتجدر الإشـــارة إلى أنَّ الرماني ســـمَّى هذه العلة الاعتماد ؛ لأنّ الفاعل عمدة في الجملة ؛ لأنه هو مع فعله يكونان الجملة يحســـن عليها الســـكوت ، وتتم بها الفائدة ، ويتم الكلام به دون مفعول ، والمفعول فضلة (الرماني , أبو الحسن علي بن عيسى ;، 1442هـ -2021م، الصفحات 89/1, 120, 1065/2)، كما ســبقت الإشــارة إليه في التمهيد (الرماني , أبو الحســن علي بن عيسى ;، 1442هـ -2021م، صفحة 8).

وقد زاد أبو البركات الأنباري علة أخرى وعدَّها أكثر الاعتلالات أهمية ، وأولاها ذكراً من حيث الترتيب ، وهي عدم لزوم السؤال المذكور آنفاً ـــــ وهو : هلاّ عكستم الأمر بجعل المفعول مرفوعاً والفاعل منصوباً ـ فقال :" إن هذا السؤال لا يلزم ، لأنه لم يكن لغرض إلّا لمجرد الفرق ، قد حصـل ..." (الأنباري , عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله ;، 2010م، صـفحة 61)، لأنه يرى إذا حصـــل الفرق ، وتحقق الغرض ، فلا داعي للســـؤال عمّا بعد ذلك ، ولكن أخَّر هذا الوجه ، لأنه بعيد عن التحقيق .

وقد تبين مما سبق أنّ الفاعل قد ارتفع لقلته وقوته وأوليّته ومشابهته ، فضـلاً عن الفرق بينه وبين المفعول ، لذلك اجتمعت فيه علة الفرق والمعادلة ، والمناســـبة ، والمشـــابهة ، إلا أنَّ الأردبيلي لم يُصـــرِّح بهذه العلة المهمة ، بل أغفل عنها إلَّا العلة الثانية ، وهي علة المعادلة ، ولكن تفهم من سياق كلامه عن رفع الفاعل كل هذه العلل إلّا علة المشابهة ، فيعذر له في ذلك ؛ لأنه كان يرى أنَّ الرفع في الفاعل أصـــل بذاته ، وليس محمولاً على المبتدأ ،هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنه ألّف هذا الكتاب للمبتدئين كما أشـار في مقدمته (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـ 2015م، صفحة 38)، فاختصره تسهيلاً لهم .

2ـ المبتدأ :

ـ علة رفع المبتدأ :

ذكر الأردبيلي أنَّ علة رفع المبتدأ هو تجرُّده عن العوامل اللفظية للإسـناد ، أي : هو الاسـم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسـنداً إليه (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـــــ 2015م، صـفحة 78)، وأنَّ الإسـناد في المبتدأ عامل معنوي ، وهو الابتداء ، وهذا ما ذهب إليه سـيبويه وجمهور البصـريين ، لأنَّهم بعدما قرّروا أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهو عامل معنوي ، إذن فالمبتدأ معمولٌ لعامل معنوي ، ثم فسـروه بتعريته عن العوامل الظاهرة ، ليسـند إليه شـيء ، لذلك جعل الاسم المبتدأ أولاً ليخبر عنه ، لأنه لا يتعرّى من العوامل حتى يكون أولاً لثانٍ ، وذلك

الثاني حديث عن الأول وخبر عنه (سـيبويه, أبو بشـر عمرو بن عثمان ;، د. ت.، الصـفحات 23/1, 127/2).

وذهب ابن كيســـان إلى أنَّ الذي رفع المبتدأ هو المعنى ؛ لأنه يرى أنّ العامل يقع قبل المعمول فيه وهذا باطل ، لأنه لو قدرت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء ، وإنما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً (الإشبيلي, أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور ;، 1419هـ ، 1998م، الصفحات 340/1-341).

وأما الزجاج " فكان يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار ، لأن الاسـم لما كان لا بد له من حديث يحدَّثُ به عنه صـار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ " (الورّاق, أبو الحسن محمد بن عبدالله ;، 1420هـ ــ 1999م، صفحة 264)، وردَّ ابن الوراق قول الزجاج هذا ، لأنه لو كان الأمر كذلك لما جاز أن ينتصـــب الاســـم بدخول عامل عليه ؛ لأن دخول العامل لا يُغيّر معنى الحديث عن الاسـم ، فلو كان ذلك المعنى عاملاً لما جاز أن يدخل عامل وهو باقٍ (الورّاق, أبو الحسن محمد بن عبدالله ;، 1420هـ ـ 1999م، صفحة 264).

في حين ذهب الزجاجي إلى أنَّ علة ارتفاع المبتدأ مشـابهتُه للفاعل (الإشـبيلي, أبو الحسـن علي بن مؤمن ابن عصـفور ;، 1419هـ ، 1998م، صـفحة 36)، واعترض على هذا أيضـاً ؛ لأنّ الشبه معنى ، والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع (الإشبيلي, أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور ;، 1419هـ ، 1998م، صفحة 340/1).

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الذي رفع المبتدأ هو الخبر ، وهذا أيضـاً ليس بصـحيح ، كما أجابهم أبو البركات الأنباري (الأنباري, كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن عبيدالله;، 2016م، الصفحات 1/ 49-52).

والذي يبدو لي أنّ ما ذهب إليه الأردبيلي في علة رفع المبتدأ هو القول المختار ، كما صـــحح ورجحه جمع من النحويين (ابن عقيل, بهاء الدين;، 2009م، صـــفحة 163/1)؛ لأنَّ التعرِّي والتجرُّد ثبت الرفع له بشـــرط أن يكون الاســـم المعرى أو المجرد قد رُكب من وجه ما (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـــ 2015م، صفحة 79)، كما ظهر أنَّ الأردبيلي وافق رأي الجمهور البصريين ، وذهب مذهبهم في علة رفع المبتدأ.

ـ علة معرفة المبتدأ :

قرَّر الأردبيلي أنَّ المبتدأ حقُّهُ أن يكون معرفة ، وعلَّل ذلك بأنه محكوم عليه ، والشـيء لا يحكم عليه إلا بعد معرفته (الجندي, تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر ;، 1423هـ ـ 2002م، صـــفحة 310)؛ لأن الكلام للإفهام ، فإذا كان المبتدأ مجهولاً وهو مقدّم على الخبر فيؤدي إلى

تنفير السامع عن استماع الحديث ، ولا يسمع ما يلقى عليه من قديم الكلام وحديثه ، وذلك مُخلٌّ بالغرض من الكلام وهو الإفهام .

فثبت أنَّ القياس أن لا تجيء النكرة مبتدأ ؛ لأنَّ المعرفة معنى معيناً ، والمطلوب المُهِمُّ هو الحكم على الأمور المعينة ، لذلك ينبغي أن لا يبتدأ بالنكرة ؛ لأنَّ الغرض منفيٌّ إذا كان المبتدأ نكرة (السيوطي, جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ;، 1433هـ ـ 2012م، صفحة 325/1).

وإنّما امتنع الابتداء بالنكرة لأنه غير مفيد ؛ لأنَّ "الأصل تعريف المبتدأ ، لأنه المسند إليه ، فحقه أن يكون معلوماً ، لأن الإسناد إلى المجهول لا يُفيد " (الزمخشري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;، 1422هـ ـــــ 2001م، صفحة 200/1)، كما أنَّ "الأصل في الخبر أن يكون نكرة ، لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطَب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتَك في علم ذلك الخبر ، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه " (السـرّاج, أبو بكر محمد بن سـهيل ;، 1417هـ ، 1996م، صفحة 59/1)، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلّم به ، لو قُلْنا ـ مثلا ـ : رجلٌ قائمٌ ، فلا يكون في هذا الكلام فائدة ؛ لأن (رجل) منكورٌ لا يعرفه المخاطَب .

ونبه الأردبيلي بعد ذلك على أنَّ المبتدأ قد يأتي نكرةً قريبةً مِنَ المعرفة ؛ لأنه يفيد ، فإذا حصلت الفائدةُ فحينئذ جاز مجيئهُ نكرة (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـــــ 2015م، صـفحة 79)، وذلك في مواضـع معدودة التي تَتَبَّعها بعضُ النحويين كأن يكون موصـوفاً ، أو منعوتاً ، أو منفياً ، أو مخصـوصـاً ، أو غير ذلك ، وإلا فلا يجوز الابتداء بالنكرة عند جمهور النحويين من غير شرط من الشروط التي سُمِّيت بمسوّغات الابتداء بالنكرة (الإشبيلي, أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور ;، 1419هـ ، 1998م، الصفحات 324/1-325).

ومثَّل الأردبيلي بقولهم :" شَـرٌّ أهرَّ ذا نابٍ " ، فجاء المبتدأ وهو (شَـرٌّ) نكرة قريبة من المعرفة ، وعلَّل جواز مجيئه نكرة ؛ لأنه فاعل في الحقيقة من حيث المعنى ، إذ المعنى : ما أهرَّ ذا نابٍ إلَّا شَـرٌّ ، فالابتداء ههُنا محمول على معنى الفاعل ، ولا بأس بأن يقع الفاعلُ منكّراً ، لأنَّ الفاعل النكرة يقربُ من المعرفة بتقديم الفعل عليه (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـــــ 2015م، صفحة 79)، لذلك الابتداء بالنكرة فيه حسنٌ ، لحصول الفائدة (السرّاج, أبو بكر محمد بن سهيل ;، 1417هـ ، 1996م، صفحة 59/1).

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن العلة مطردة في الفاعل فلا يشـترط فيه التعريف ، لأنَّ الأهم مقدم، فلما كان المبتدأ مقدماً في الرتبة على الخبر علمنا أنهم اهتموا به ، والاهتمام إنما يكون بالمعلوم ، ولما كان الفعل لا يكون إلا مقدماً على الفاعل علمنا أنهم اهتموا بالفعل ، فإذا ذكروا الفاعل ولو منكراً فقد حصل المقصود .

فضـلاً عن ذلك أنَّ التنوين في (شَرٌّ) للتعظيم والتفخيم ، فهو إذاً بمنزلة الصفة ، وكأنه قال : شَرٌّ عظيمٌ أهرَّ ذا نابٍ ، فيكون بهذا التقدير موصوفاً.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ سيبويه اشترط للابتداء بالنكرة شرطاً واحداً (سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان ;، د. ت.، صـفحة 55/1)، وهو أن يكون في الإخبار فائدة (الإشـبيلي, أبو الحسـن علي بن مؤمن ابن عصفور ;، 1419هـ ، 1998م، صفحة 326/1).

وتبين فيما سـبق أنَّ الأردبيلي فقد وافق جمهور النحويين في عدم جواز مجيء المبتدأ نكرة إلا بشرط من الشروط المذكورة عندهم ؛ لأنه تتحقق به الفائدة ، لذا ذكر أن المبتدأ حقه أن يكون معرفة ، أو نكرة قريبة من المعرفة ، فالمبتدأ النكرة في المثال الذي أورده الأردبيلي إما أن يكون مخصـصـاً في معنى الفاعل ، وإما أن يكون موصـوفاً ، فحينئذ يقرب إلى المعرفة ، لذلك يصـح فيه تنكير المعرفة .

ـ علة تقديم المبتدأ :

لقد أشـــار الأردبيلي إلى أنَّ المبتدأ حقُّه أن يكون مقدَّماً ، وعلَّل ذلك بأنه محكوم عليه ، وحقُّ المحكوم عليه التقديم ليتحقَّق (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـــ 2015م، صفحة 84)؛ "لأنه لابد من وجودهِ قبل الحكم ، فَقُصِـــدَ في اللفظ أيضـــاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه" (الاستراباذي, رضي الدين محمد بن الحسن;، 1419هـ، صفحة 201/1)، لذلك أنَّ الأصل في المبتدأ التقديم ؛لأنه محكوم عليه كما أن الأصـــل في الخبر التأخير ،لأنه حكم (السـيوطي, جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر;، 1433هـ ـ 2012م، صفحة 329/1).

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنَّ المحكوم عليه في الغالب ذاتٌ والمحكوم بهِ صـــفة ، والذات مقدم على الصفة ، فناسب أن يراعى ذلك في الوجود اللفظي ،أو في الوجوه اللفظية ، وزِد على ذلك أنَّ حق المنســـوب أن يكون تابعاً للمنســـوب إليه ، وفرعاً له ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، فإن (زيد) منسـوب إليه ، وأما (قائم) فهو منسـوب (السـيوطي, جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر;، 1433هـ ـ 2012م، صفحة 312/1).

وهناك مواضـع يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ، كأن يكون اسمَ شرطٍ ، أو استفهامٍ ، أو كم خبريَّةً ، أو ما تعجبيَّةً ، أو مُشـبَّهاً بالخبر ، أو ضـميرَ أمر ، أو غير ذلك (الأندلسـي, أبو حيان ;، 1441هـ ـ 2020م، صفحة 180).

3ـ خبر المبتدأ :

ـ علة رفع خبر المبتدأ :

علَّل الأردبيلي رفع خبر المبتدأ بأنه مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية للإســـناد ، أي : أنه مرفوع لتعريـه من العوامـل الظـاهرة ، فذكر لرفع خبر المبتـدأ علتين ، إحـداهمـا : كونـه محرّداً ومعرّى من العوامل اللفظية ، والأخرى : إســـناده إلى المبتدأ (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـ 2015م، الصفحات 78–79).

وقد سبق في الإشارة إلى هذا قبله الجرمي ، والسيرافي ، ووافقه كثير من البصريين ، ونسبه الفراء إلى الخليل ، ولكن أصحاب الخليل لا يعرفون ذلك (السيرافي, أبو سعيد الحسن بن عبدالله ;، 2008م، صفحة 457/2).

وإنَّ الإسـناد عامل معنوي ، لأنه حديث عن المبتدأ ، إلا أنه ميَّز المبتدأ بكونه مسـنداً إليه ، والخبر بكونه مسنداً به ؛ "لأنَّ الإسناد يقتضي الطرفين ، وهذا كما أنَّ التشبيه الحاصل في كأنَّ لمّا كان يســتدعي مشــبهاً ومشــبهاً به كانت عاملة في الجزئين ، فكذلك المبتدأ والخبر يرفعان بتجردهما للإسناد ، وهذا معنى يرفعهما معاً لتناوله إياهما" (الخوارزمي, صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ;، د. ت.، صفحة 80).

وأما ســـيبويه فذهب إلى أنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ ، لأنه مبنيٌّ عليه ، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء (سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان ;، د. ت.، صفحة 147)، ويكون بذلك عامله لفظياً خلافاً للمبتدأ الذي كان عامله معنوياً ، ووجه هذا أنَّ المبتدأ طالب للخبر طلباً لازماً لكونه لا يؤدي معنى يحســـن الســـكوت عليه بدونه (الأزهري, خالد بن عبدالله ;، 1421هـ ، 2000م، صـــفحة 196/1)، وهذا مذهب الجمهور (الســـيوطي, جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ;، 1433هـ ـــ 2012م، صفحة 311/1)، ورجحه بعض المحققين من النحويين (ابن عقيل, بهاء الدين ;، 2009م، صفحة 163/1)، وأبطله بعضهم الآخر ، ويعود بطلان مذهبه ــ على قولهم ـ إلى ســـببين اثنين ، أحدهما : أن المبتدأ قد يرفع الفاعل ، نحو : الذاهبُ أبوه محترم ، ولو كان رافعاً للخبر لأدَّى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وذلك لا مثيل له ، والآخر : أن المبتدأ قد يكون اســـماً جامداً ، نحو (عمرو) ، والعمل إذا كان غير متصـــرف فلا يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فذلك يدل على أنه غير عامل فيه (الإشـبيلي, أبو الحسـن علي بن مؤمن ابن عصـفور ;، 1419هـ ، 1998م، صفحة 341/1).

في حين يرى الأخفش والرمـاني ، وغيرهمـا ، أنَّ علـة ارتفـاع الخبر هي الابتـداء وحـده ، والابتداء عامل معنوي ، وهو يعمل في الخبر كما عمل في المبتدأ ؛ ولأنهما منه بمنزلة ســـواء ،

ولأنَّ كلَّ ما كان عاملاً في الأوَّل عَمِلَ في الثاني ، حين كان الابتداءُ عاملاً في المبتدأ كان ينبغي أن يكون عاملاً في الخبر أيضـاً ، وذلك قياسـاً على كان وأخواتها ، وظنَّ وأخواتها ، ولمّا عملت هذه الأفعال في المبتدأ عملت في خبره ، وكذلك خبر المبتدأ ، وصـــحَّح هذا القول بعضُ النحويين ، ووصفوه بالجيد (الأخفش, أبو الحسن سعيد بن مسعدة ;، 1431هـ ـ 2010م، صفحة 9/1).

ورُدَّ هذا ؛ " لأنه يؤدِّي إلى إعمال عامل واحد ـ وهو الابتداء ـ في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وهما المبتدأ والخبر وذلك لا نظير له " (الإشـبيلي, أبو الحسـن علي بن مؤمن ابن عصـــفور ;، 1419هـ ، 1998م، صـــفحة 341/1)، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنَّ الابتداء لو كان عاملاً لما جاز أن يدخل عليه عامل آخر ، كما أنّ (ظننتُ) لما كان عاملاً لم يدخل عليه عامل آخر ، فضـــلاً عن ذلك ، " أن الابتداء عاملٌ معنوي ، والمعنوي ضعيف ، فلا يعمل في شيئين " (الأنباري , عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله ;، 2010م، صفحة 51/1)؛ لأنَّ الفعل أقوى في العمل من الابتداء ولا يعمل في مرفوعين ، فالمعنوي أولى أن لا يعمل في مرفوعين (الباقولي, أبو الحسن علي بن الحسين ;، 1428هـ ـــ 2007م، صفحة 114).

وذهب المبرد وابن الســـراج ومن تابعهما إلى أنَّ الخبر ارتفع بالابتداء والمبتدأ جميعاً (المبرد, أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ;، د. ت.، صـــفحة 126/4)؛ لأن الابتداء وحده لا يقوى على العمل في الخبر ، كما عمل في المبتدأ ، أو لأنَّ الابتداء عاملٌ ضـعيفٌ بسـبب كونه معنوياً ، والعاملُ الضـعيف لا يقوى على العمل في شـيئين كما أسـلفت ، فضـم إليه المبتدأ في العمل في الخبر ليقوى به ، فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشـــرط لفعله حين عملا جميعاً في الجزاء ، فيكون بهذا عامله مركباً من مجموع الابتداء والمبتدأ (بن الخشـاب, أبو محمد عبدالله بن أحمد ;، 1432هـ ـ 2012م، صفحة 97)، و" لأن الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يعملا فيه لاشتراكهما في الملازمة له ، وفي التقدم والملازمة تأثير ...".

ورُدَّ هذا أيضـــاً ؛ لأنه يؤدّي إلى منع تقديم الخبر ، لأنه لا يتقدم المعمول إلّا إذا كان العامل لفظاً متصرفاً ، ويؤدِّي أيضاً إلى إعمال عاملين معنوي ولفظي ـــ وهما الابتداء والمبتدأ ـــ في معمول واحد ، وهذا غير معهود (الأزهري, خالد بن عبدالله ;، 1421هـ ، 2000م، صـــفحة 197/1)، فضلاً عن ذلك " أن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير ، فإضـــافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له " (الأنباري, كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن عبيدالله;، 2016م، صفحة 51/1).

وزِد على ذلك أن الابتداء عامل معنوي ، وأما المبتدأ فهو عامل لفظي ، فإذا جاء عامل لفظي ، تسلط عليه، وكانت الغلبة له (الباقولي, أبو الحسن علي بن الحسين ;، 1428هـ ـــ 2007م، صفحة 114).

وخالف الكوفيون جميع ما قال به البصـــريون، لأنهم ذاهبون إلى أنَّ المبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ، فترافعا، وجعلوا علة ذلك كونهما لا ينفك أحدهما من الآخر ؛ لأنَّ المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، لأن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر ، ولا يتبع الكلام إلا بهما ، فكان كل واحد منهما عاملاً في صـاحبه ، فقولك :"زيد ذاهبٌ" لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضـــمام الآخر إليه ، فلما لم ينفك أحدهما عن الآخر ، واقتضـــى كلٌ واحد منهما صـاحبه عمل كل واحد منهما في صـاحبه ، ولا يمتنع الشـيء أن يكون عاملاً ومعمولاً في حال واحدة .

وقد اسـتدلوا لذلك بأدلة ، منها قوله تعالى : **سمحأَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْـمَآءُ ٱلْحُسْـنَىٰۚسجى** (الاسراء : 110) فنُصبَ (أيّا) بتدعوا ، وجُزِمَ (تدعوا) بأيٍ ، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حال واحد . فعلى هذا لا يكون مجرّداً عن العوامل اللفظية .

وقد أُجيبوا عن قولهم هذا ، بأنَّ العامل حقُّهُ أن يتقدَّم على المعمول ، كما أنَّ حقَّ المعمول أن يكون بعد العامل ، وإذا قلنا : إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك مُحالٌ ؛ لأنه يلزم مع هذا أن يكون الاسـم الواحد عاملاً ومعمولاً في حال واحدة (الأنباري, كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن عبيدالله;، 2016م، صفحة 52/1).

فضـــلاً عن ذلك أنَّ مما يبطل ما ذهب إليه الكوفيون جواز دخول العوامل اللفظية عليهما ، مثل : كان زيدٌ قائماً ، وإنَّ زيداً قائمٌ ، وظننتُ زيداً قائماً ، فلو كان كلٌ واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عاملٌ غيرُه (الزمخشـري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;، 1422هـ ـ 2001م، الصفحات 196/1-197).

والذي يبدو لي مما سـبق أنَّ ما ذهب إليه الأردبيلي هو أقرب إلى الصـــواب ، وهو تجرده وتعريه للإسناد من العوامل اللفظية ، وهو قول جمع غفير من البصريين كما أسلفتُ ، وصحـحه ابن عصـفور ، واختاره أبو حيان أيضـاً ؛ لأن عمل الرفع للتعرّي قد اسـتقرّ في كلامهم ، ذلك بشرط كون الاسم المعرّى أو المجرّد قد ركب من وجه ما (الأندلسي, أبو حيان ;، 1441هـ ـــ 2020م، صفحة 181).

ـ علة تنكير الخبر:

وقد قرَّر الأردبيلي أنَّ حقَّ الخبر أن يكون نكرة ، وعلَّل ذلك بقوله :"حَقُّ الخبر أن يكون نكرةً ؛ لأنه محكوم به ، والمحكوم به يجب ان يكون نكرة ؛ لأنه إن كان معرفةً كان معلوماً للمُخاطَب

، فلا يكون في الحكم فائدة " (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـــ 2015م، صفحة 80)؛ لأن الخبر حكم ، والحكم لا يلزم أن يكون معرفة ، والأصلُ هو النكرة بالنسبة إلى المعرفة ، فلو علم ذلك الحكم للمحكوم عليه في المعرفة ذلك فيصير لغواً ، إذ المعرفة شيء عارض طرأ على النكرة (الاستراباذي, رضي الدين محمد بن الحسن;، 1419هـ، صفحة 203/1)؛ " لأنَّ الفائدة تحصل في أن تُخبِرَ السامعَ عن شيءٍ يعرفُه بشيءٍ لا يعرفُه كما هو الحاصل من قولك : زيدٌ منطلِقٌ " (الخوارزمي, صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ;، د. ت.، صفحة 81).

وسبق ابنُ السراج الأردبيليَّ في الإشارة إلى هذه العلة ، وقال عقيب ذلك: "فالخبرُ هو الذي ينكره ولا يعرفه، ويستفيده ، والاسم لا فائدة له لمعرفته به " (السرّاج, أبو بكر محمد بن سهيل ;، 1417هـ ، 1996م، صفحة 59/1)، وأكَّد ذلك ابن يعيش ، وعلّل عدم صحة معرفة الخبر قائلاً :" إنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ، فإنما ينتظر الذي لا يعلمُهُ ، ... ، لأن الأسماء النكرات لا تُستفاد ، ولا يُساوي المتكلِّمُ المُخاطَبَ ، لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطب ..." (الزمخشري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;، 1422هـ ـ 2001م، صفحة 199/1).

هذا من جانب ، ومن جانب آخر إنَّما نكَّر الخبر ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير فترجَّح تنكير الخبر على تعريفه (السيوطي, جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر;، 1433هـ ـ 2012م، صفحة 325/1).

ـ علة جواز تقديم الخبر على المبتدأ :

وسبق أن أشار الأردبيلي إلى أنّ المبتدأ حقه أن يقدم على الخبر لكونه محكوماً عليه ، وأن يؤخر الخبر؛ لأنه محكوم به ، إلّا أنه ذكر أنّ الخبر قد يُقدَّم على المبتدأ ، واعتلَّ جواز ذلك للاتساع في الكلام على الناس والشاعر ، وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ، ولهذا كانت لغتهم أوسع اللغات ، إذ قال :" قد يُقدَّمُ الخبر على المبتدأ ، نحو :"منطلقٌ زيدٌ" فإنَّ (زيدٌ) مبتدأٌ ، و (منطلقٌ) خبره ، مُقدَّمٌ عليه ، وإنّما جاز ذلك للتوسُّعِ في الكلام ، فإنه رُبَّما يُحتاجُ في الوزن والقافية والسَّجع إلى تقديم بعض أجزاء الكلام على بعض " (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـ 2015م، صفحة 84).

وقد تَبِعَ الأردبيلي في هذا أيضاً مذهب البصريين ؛ لأنّ البصريين أجازوا تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً وجملة ، بخلاف الكوفيين ؛ لأنهم لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه (الأنباري, كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن عبيدالله;، 2016م، صفحة 68/1).

والذي يبدو لي أنَّ ما ذهب إليه الأردبيلي هو أقرب للصواب ، لأن الخبر ليس من تمام المبتدأ ، ولكنه من تمام الكلام مع المبتدأ ، فضلاً عن ذلك أنّ الخبر قد يقدّم لإفادة التخصيص

؛ لأنَّ المتكلّم إذا قال : زيدٌ منطلقٌ ، توقَّع السامع احتمالات عدّة من أنه ذاهب ، أو منطلق ، أو عائد ، فإذا قدّم الخبر زال هذا الإشكال الناشئ من الاحتمال (الزمخشري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;، 1422هـ - 2001م، الصفحات 214/1, 319).

ويؤيد صــحة ما نراه راجحاً السـماعُ والقياس ، أما السـماع فقد حكى سـيبويه عن العرب : تميميٌّ أنا ، قولهم هذا يدل على جواز تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لأنّ (أنا) مبتدأ ، لأنه محكوم عليه ، فقد تأخر عن الخبر ، و(تميمي) خبره ، لأنه محكوم به ، لأنه حكم على (أنا) بأنه منسوب إلى بني تميم ، ونجده مقدّماً على المبتدأ ، وأما القياس فلأن الخبر يشبه الفعل في كونه مســنداً كما أن المبتدأ يشــبه الفاعل ، والفعل يتقدم على فاعله فكذلك يتقدم الخبر على المبتدأ (سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان ;، د. ت.، صفحة 127/2). وهذا إن لم يجب تقديم الخبر ، أو يجب تأخيره ، لأن الخبر قد يلزم تأخيره ، وقد يلزم تقديمه ، وقد يكون جواز الأمرين.

المبحث الثاني

التعليل النحوي في الملحق بالأصل في المرفوعات

1ـــ اسم كان وأخواتها : ذكر الأردبيلي أن هذا النوع من أنواع الملحق بالأصل ، وهو المرفوع بالأفعال الناقصــة ، وأنَّ هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ ويُسـمَّى اسـمَها ، وتنصـب الخبرَ ويسـمَّى خبرها ، وسُـمّيت ناقصــة ؛ لنقصــانِها عن سـائر الأفعال ، فإنَّها لا تتم كلاماً مع فاعلها ، بل تحتاج إلى الخبر ، أي : لعدم اكتفائِها بالمرفوع ، لذا تحتاج إلى اسم آخر تنصــبه ، أو لكونها تدلّ على زمن دون حدوث ، وأن مرفوعها في المعنى هو منصــوب بها ، فإذا قلت : كان زيدٌ قائماً ، فزيد هو القائم ، والقائم هو زيد ، وهي ثلاثة عشــر فعلاً (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـ 2015م، صفحة 85).

ـــ علة رفع اسم كان وأخواتها : وقد علّل الأردبيلي رفع اسمها تشبيهاً بالفاعل ، إذ قال :" ... فالاســم بمنزلة الفاعل والخبرُ بمنزلة المفعول ، نحو : كان زيدٌ منطلقاً " (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ــ 2015م، صفحة 86)؛ لانَّ كل واحد منهما محدَّثٌ عنه ، ومسند إليه ، وهو مذهب البصريين ، وصححه ابن عصفور ، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ هذه الأفعال عملت في الخبر فقط ، ولم تعمل في المبتدأ ، بل هو باقٍ على رفعه ، أي : اســمها باق على ما كان عليه قبل دخول هذه الأفعال عليه ، وهو الرفع بالابتداء ، فأجابهم البصريون بأن هذه الأفعال ـــ وإن كانت في القياس ألّا تعمل شيئاً ؛ لأنها أفعال غير حقيقية ، وليست بصحيحة ـ تعمل تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الحقيقية الصحيحة من اسمين ، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل في اللفظ ، لذلك سُـمِّي المرفوع بها فاعلها مجازاً ، فيجري ما بعدها كحكمه بعد الأفعال (السـرّاج, أبو بكر محمد بن سهيل ;، 1417هـ ، 1996م، صفحة 82/1)؛ لأننا " لو أبطلنا عملها لحصل ما بعدها اسمان مرفوعان من غير عطفٍ ولا تثنيةٍ ، وهذا لا يوجد له نظير في الأعمال الحقيقية ، فوجب أن ترفع أحد الاسمين ، ليكون المرفوع كالفاعل" (الورّاق, أبو الحسن محمد بن عبدالله ;، 1420هـ ـــ 1999م، صفحة 245)، واستدلُّوا على عملها في أسمائها أيضاً باتصال الضمائر بها ؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله ، وأنّ الرافع له قبل دخول هذه الأفعال إنما كان للتعرّي من العوامل اللفظية ، والتعرّي قد ذهب بدخول العامل عليه ، ونســخت الحكم الثابت قبل دخولها ، لذلك سميت نواسخ ، زد على ذلك أنه يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيّ ، أعني بما ليس بمعمول للعامل (الإشــبيلي, أبو الحســن علي بن مؤمن ابن عصــفور ;، 1419هـ ، 1998م، صفحة 410/1)، إذاً أن هذه الأفعال " ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمّى اسمها ، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ، ويسمّى خبرها " (الأنباري , عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله ;، 2010م، صفحة 88) والعلة علة المشابهة .

لذلك أنّ هذه الأفعال ترفع ما كان مبتدأ تشـبيهاً بالفاعل ويسـمّى اسـمها ، وتنصـب ما كان خبراً تشـبيهاً بالمفعول ، ويسـمّى خبرها . وهذا مذهب سـيبويه والبصـريين كما تقدم (السـيوطي, جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر;، 1433هـ ـ 2012م، صفحة 353/1)، ووافقهم الأردبيلي .

2ـ إنَّ وأخواتها :

ـ علة رفع خبر إنَّ وأخواتها :

إنَّ هذه الحروف عددها سـتة تدخل على المبتدأ والخبر ، فتعمل عكس (كان) وأخواتها ، فتنصـب المبتدأ ويُسـمّى اسـمَها ، وترفع الخبر ويُسـمّى خبرَها ، واعتلَّ الأردبيلي عملها لشـبهها بالفعل ، لأنَّ الفعل يرفع وينصب ، فشبهت به هذه الحروف ، ووجه شبهها بالفعل لفظي ومعنوي ، أما اللفظي فلكونها ثلاثية ورباعية ، أي : لكونها أكثر من حرفين من حيث العدد كما في الأفعال ، ولكونها مبنية على الفتح كالفعل الماضـي ، فأعملت عمل الفعل الماضـي (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـ 2015م، الصفحات 86 , 313).

نجد أنَّ الأردبيلي ذكر وجهين من وجوه مشـابهة هذه الحروف بالفعل من حيث اللفظ ، بينما ذكر آخرون وجوهاً أخرى ، منها : أنَّ هذه الأحرف تدخل على المبتدأ والخبر ، كما تدخل عليها بعض الأفعال ، أعني : باب (كان) و (ظننتُ) ، وأنها تتصل بها نون الوقاية كما تتصل بالفعل ، نحو : إنني ، ولكنني ، وكأنني ، فضلاً عن ذلك يتصل بها الضمير المنصوب ، ويتعلق بها كما يتعلق بالفعل (الأنباري, كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن عبيدالله;، 2016م، صـفحة 168/1).

وأما من حيث المعنى فذكر الأردبيلي أنَّ كل واحد منهما فيهما معنى الفعل ، فإن معنى (إن وأن) حققتُ ، ومعنى (لكنّ) اسـتدركتُ ، ومعنى (كأنَّ) شـبَّهتُ ، ومعنى (ليت) تمنيتُ ، ومعنى (لعلّ) ترجَّيتُ (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـ 2015م، صفحة 313).

فلمَّا شـابهت الفعلَ من هذه الوجوه فأُلحقَ منصـوبه بالمفعول ، ومرفوعُه بالفاعل ، لأنه أصبحت بينها وبين الأفعال المشابهة ، وهذه المشابهة تقتضي مشبهاً ومشبهاً به ، فلمّا اقتضتهما جميعاً جرت مجرى الفعل المتعدى ، ولهذا نصبت الاسم تشبيهاً بالمفعول ، ورفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل ، وهذا ما ذهب إليه سـيبويه ، إلا أنها شُـبِّهت من الأفعال بما قُدِّم مفعوله على فاعلهِ ، فإنَّ قولك : إنَّ زيداً قائمٌ، بمنزلة : ضـربَ عمراً زيدٌ (سـيبويه, أبو بشـر عمرو بن عثمان ;، د. ت.، صفحة 131/2). وهذه العلة تسمى علة المشابهة .

فأبطل ابن عصـفور كل هذه الوجوه والعلل التي ذكرها النحاة لمشـابهة (إنّ) الفعلَ إلّا طلبها للاسـمين (الإشـبيلي, أبو الحسـن علي بن مؤمن ابن عصـفور ;، 1419هـ ، 1998م، صـفحة 416/1)، وهذا ما ذهب إليه البصـريون ، ورجحه أبو البركات الأنباري ، لأنه إن كان يراد بذلك

على الاختصاص ـــــ لأنها تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها ـــــ فهو وحده موجبه للعمل (الزمخشري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;، 1422هـ ـ 2001م، صفحة 237/1).

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفعَ ، وإنما الخبرُ مرتفعٌ بما كان يرتفع به قبل دخول هذه الحروف ، ولا عمل لها فيه ، وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير ، وهذا غير صـــحيح ؛ لأنّ الابتداء قد زال ، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه (الأنباري , عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله ;، 2010م، صفحة 94).

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنّ كلَّ ما عمل في المبتدأ عمل في الخبر ، كظننتُ وأخواتها ، وكذلك كان وأخواتها ، وليس فيه تسـوية بين الأصـل والفرع ،لأنه قد حصـلت المخالفة بتقديم المنصـوب على المرفوع (الزمخشـري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;، 1422هـ ـــــ 2001م، صـــفحة 237/1)، فضـــلاً عن ذلك أنّ " تأثيرها المعنوي في الخبر أدخلُ وأظهرُ في المقصـود من تأثيرها في الاسـم ، مثالُه قولك : إنَّ زيداً منطلقٌ ، فهي للتأكيد بالاتفاق ، والتأكيد إنما يكون في (الانطلاق) لا في (زيد) ، فإذا أثَّر معناها في الخبر فلِأن يُؤَثِّر عملُها فيه أولى ، ولأنَّ تأثير العمل تابعٌ للمعنى " (الخوارزمي, صـدر الأفاضـل القاسـم بن الحسـين ;، د. ت.، صفحة 141).

ـ علة عدم جواز تقديم مرفوعها على منصوبها :

وقد أشـار الأردبيلي إلى أنَّ مرفوع الفعل مقدَّم على منصـوبه ، لكن هنا لا يجوز تقديم مرفوع هذه الحروف على منصوبها ــ أي: تقديم خبرها على اسمها ــ وإن كانت تشبه الفعل في العمل؛ وذلك لعلـة الفرق بين مرفوعها ومرفوع الفعل ؛ لأنـه لو قُدّمَ مرفوعُ هذه الحروف كتقديم مرفوع الفعل لما بَقِيَ فرقٌ بين عمل الأصل والفرع ؛ لأن عمل هذه الحروف فرعٌ لعمل الفعل (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ــ 2015م، الصفحات 87 – 88)،"وليعلم أنَّ هذه الحروف أشبهت الأفعالَ ، وليســـت أفعالاً" (الأنباري, كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن عبيدالله;، 2016م، صفحة 169/1).

وتجد هذه العلة بصورة أوضح عند ابن السراج ، الذي سبقه في الإشارة إليها ، إذ قال :" إنَّ هذه الحروف أعملت في المبتدأ والخبر كما أعملت كان في المبتدأ والخبر ، إلّا أن الفرق بين عمل كان وأخواتها وهي أفعال ، وأنّ وأخواتها وهي حروف ، بأن قُدّم المنصوبُ على المرفوع مع هذه الحروف ، فجعل ذلك فرقاً بين الفعل والحرف " (الســـرّاج, أبو بكر محمد بن ســـهيل ;، 1417هـ ، 1996م، صـــفحة 230/1)، أي : وألزم فيها تقديم المنصـــوب على المرفوع ؛ ليفرق بين باب (كان) وباب (إنَّ) ، لأن باب (كان) فعل على الحقيقة ، وأما باب (إن) فحروف ، ومشـبه بباب كان ، وليس به ، والعلة علة التفريق (الأنباري, كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن

بن عبيدالله;، 2016م، صـــفحة 169/1). وذكر ابن يعيش علة أخرى ،وهي عدم تصـــرف هذه الحروف ، بخلاف الفعل ، أو بخلاف (كان) (الزمخشـري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;، 1422هـ ـ 2001م، صفحة 238/1).

وتجدر الإشـــارة إلى أن الأردبيلي اســـتثنى من ذلك إذا كان الخبرُ ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، فإنه يُجيز حينئذ تقديم مرفوع هذه الحروف على منصـــوبها معللاً ذلك بأن رفع الظرف وما جرى مجراه من الجار والمجرور لا يظهر في اللفظ ؛ ولأن في الظرف وما في حكمه اتســـاعاً لكثرة وقوعها في كلام العرب ليس في غيرها ، ويجوز أن تقول : إنَّ في الدار زيداً ، وإنَّ أمامك عمراً ، بتقديم الخبر الظرف (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـ 2015م، صفحة 88).

وذلك لتوســـعهم في الظروف ما لا يتوســـع في غيرها ؛ لأنّ كلّ محدث لا بد أن يكون في زمان أو مكان ، فصـار الظرف مع الشـيء كالقريب المحرم للشـخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الأجنبي ، وأجرى الجار والمجرور مجراه لمناســـبته للظرف ، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور (الإشـبيلي, أبو الحسـن علي بن مؤمن ابن عصـفور ;، 1419هـ ، 1998م، صـفحة 440/1).

وقد سبق الأردبيلي في الإشارة إلى ذلك أبو علي الفارسي وابن الخشاب وابن يعيش وغيرهم (الفارسي, أبو علي ;، 1389هـ ـ 1969م، صفحة 116/2)، وقال الثالث منهم :" إنهم قد توسعوا في الظروف وخصـوها بذلك لكثرتها في الاسـتعمال " (الزمخشـري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;، 1422هـ ـــ 2001م، صفحة 238/1)، وعلاوة على ذلك أن "الظروف يتنزَّل منزلة نفس الاسم لما بينهما من الاتحاد ، فيصير تقديمه كلا تقديم ".

ـ علة حذف خبرها :

وقد أشـــار الأردبيلي إلى جواز حذف خبر هذه الحروف عند دلالة الحال عليه (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـــ 2015م، صفحة 87)، نحو : إنَّ مالاً ، وإنَّ ولداً ، أي إنَّ لهم مالاً ، وإنَّ لهم ولداً ، وإنما حذف خبرها هنا للقرينة الدالة عليه ، وهي وجود قرينة السؤال تقديراً : هل لهم مالٌ وولدٌ ؟ فقال في جوابه : إنَّ مالاً ، وإنَّ ولداً ، ولم يحتج إلى إظهار الخبر لتقديم السؤال عنه (الزمخشري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;، 1422هـ ـــ 2001م، صفحة 239/1). وهذه العلة تسمى علة القرينة ، أو علة الدلالة.

ومن الجدير بالذكر أنه يســـهل حذفه إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً كما في المثال المذكور آنفاً ؛ لأن العرب اتسـعت في الظروف والمجرورات ما لم تتسـع في غيرها كما أسـلفت (الإشـبيلي, أبو الحسـن علي بن مؤمن ابن عصـفور ;، 1419هـ ، 1998م، صـفحة 443/1)،

قال ابن يعيش :"اعلم أنَّ أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه يجوز حذفها ، والسكوت على أسمائها دونها ، وذلك لكثرة استعمالها ، والاتساع فيها ، ودلالة الأحوال عليها " (الزمخشري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;، 1422هـ ـ 2001م، صفحة 239/1).

وتَبَيَّن مما تقدّم أنه يسوغ حذف أخبار هذه الحروف ـ لا سيما إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ـ لعلة التوسع فيها ، أو الدلالة عليها ، أو كثرة استعمالها .

وهذا مذهب سـيبويه ، وأما الكوفيون فإنهم لا يُجيزون ذلك إلّا إذا كان الاسـم نكرة ، نحو : ليت شـعري أزيدٌ ناجحٌ ؟ على تقدير ليت شـعري واقعٌ ، أو موجودٌ ، وأما البصـريون فأجازوا الحذف سـواء كان الاسـم معرفة أو نكرة ، إلَّا أنه يكثر حذفه إذا كان نكرة (سـيبويه, أبو بشـر عمرو بن عثمان ;، د. ت.، صفحة 284/1).

5ـ اسم (ما) و (لا) المُشَبَّهتَين بليس :

ذكر الأردبيلي أنَّ من الملحقات بالأصـل في المرفوعات اسـم(ما) و (لا) بمعنى (ليس) ، أي :المرفوع بهما ، وعلَّل إعمالهما في رفع اسـمهما ونصـب خبرهما لمشـابهتهما بليس ، لأنَّ (ما) و (لا) للنفي ، كما أنّ (ليس) للنفي (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ــ 2015م، الصفحات 90-91).

وقد تناول هذا قبله جمع من النحويين ، وأشاروا إلى أنَّ علة الشبه الجامع بينهما وبين (ليس) أمران ، أحدهما : ما ذكره الأردبيلي آنفاً ، والآخر : أنهما تدخلان على المبتدأ والخبر ، كما أنَّ ليس تدخل على المبتدأ والخبر (الفارسي, أبو علي ;، 1389هـ ـــــ 1969م، صفحة 110/2)، وهذا التعليل يسـمى بعلة التقارض الفعل والحرف ، أو يسـمّى بعلة الشـبه المعنوي في الحروف ، أو علة المشابهة .

ثم بيّن الأردبيلي أنَّ شـبه (ما) أكثرُ وأوغلُ وأشـدُ بليس من (لا) ؛ لأنَّ (ما) لنفي الحال مثل ليس ، ولذلك تعمل في المعرفة والنكرة ، بخلاف (لا) ، فإنّها لنفي الاسـتقبال ، ولا تعمل إلا في النكرة ، نحو : ما زيدٌ منطلقاً ، وما رجلٌ خيراً منك ، ولا رجلٌ أفضـلَ منك (الأردبيلي, محمد عبدالغني ;، 1436هـ ـ 2015م، الصفحات 90-91).

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أبان النحاة أنّ (ما) تدخل على خبرها الباءُ المؤكدةُ للنفي التي تقوي هذه المشـابهة بينهما ، كما تدخل على خبر ليس ، وذلك قولُهم : ما زيدٌ بذاهبٍ ، كما قالوا : ليس زيدٌ بذاهبٍ ، ولهذا قلَّ اسـتعمالُ (لا) بمعنى ليس ، وكثر اسـتعمال (ما) (الفارسـي, أبو علي ;، 1389هـ ـ 1969م، صفحة 110/2).

وتجدر الإشـارة إلى أنَّ سـيبويه وغيره من النحويين أوضـحوا أنَّ القياسَ يقتضـي أن لا تعمل (ما) و (لا) شيئاً ؛ لأنَّ الحرف إنما يعمل إذا اختصَّ ولم يكن كالجزء ، كحروف الجر ، وحروف الجزم ، وإذا لم يكن له اختصـــاص بالاســم أو الفعل لم يكن له عمل في أحدهما ، فالقياس ألّا تعمل شيئاً (سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان ;، د. ت.، صفحة 57/1)، وهاتان الحرفان ليستا من الحروف المختصــة ؛ لدخولهما على الأسـماء والأفعال ، كدخول حروف الاسـتفهام والعطف عليها .

فبنو تميم راعَوا هذا القياس ، فأهملوها ، ولم يُعملوها ، قالوا : ما زيدٌ قائمٌ ، زيدٌ مرفوعٌ بالابتداء ، وقائم خبره ، وأما أهل الحجاز فخالفوا هذا القياس ، لكثرة ورودها في السماع ، ونزول القرآن بها ، فشـبَّهوها بليس ، فرفعوا بها الاسـم ونصـبوا بها الخبر ، فقالوا : ما زيدٌ قائماً ، كما قالوا : ليس زيدٌ قائماً ، وذلك لمشـــابهتهما بليس في الجمود ، والنفي ، وكونه للحال ، والدخول على المبتدأ والخبر كما أسلفت (سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان ;، د. ت.، صفحة 28/1). فيجوز أن تحمل (ما) على ليس ، وبالعكس ، كما يصـح أن تحل إحداهما محل الأخرى أيضـاً ، فيُشبه اسمهما بالفاعل ، وخبرهما بالمفعول على خلاف الأصل ، وذلك تبعاً لليس .

وجعلوا لعملها شــروطاً معروفة ، فإذا فقد شــرط منها فصـــار حكمهما عند الجميع واحداً في كونهما حرفين غير عاملين ؛ لأنه يبطل عملهما ، فتكون للنفي فقط ، كما أنّ (هل) للاستفهام لا عمل لها ، وذلك لضـــعفهما ، لأن ليس عاملٌ بأصـــالتها ، وأما (ما) و (لا) عاملان لمجرد المشابهة ، ـ مثلاً ـ لو فصل بين اسمهما وخبرهما بإلّا ، أو تقديم خبرهما على اسمهما ، أو زيادة الحرف عليهما (ابن عقيل, بهاء الدين;، 2009م، الصـفحات 241/1-244)، قال ابن الوراق :" إذا زالت (ما) عن ترتيب الأصـل بطل عملها ، ورجعت إلى ما تسـتحقه من القياس ، وهذه العلة كافية في (ما) وانصـــرافها عن العمل " (الورّاق, أبو الحســن محمد بن عبدالله ;، 1420هـ ـــــ 1999م، صفحة 257). لانّ الأصل في (ما) النافية إهمالها وفقاً للغة بني تميم .

الخاتمة

بعد هذا التطواف في موضـــوع(التعليل النحوي في باب المرفوعات عند الأردبيلي في كتابه شـــرح الأنموذج) يمكننا أن ندوّن بعض النتائج التي توصـــلت إليها من خلال هذا البحث على النحو الآتي :

1- تبين من خلال هذا البحث أنّ العلة النحوية ســـبب لكثير من المســـائل الخلافية في النحو العربي ، كما وجدنا ذلك في خلاف أصالة المرفوعات .

2ـ لا يُصرّح الأردبيلي بذكر لفظ العلة في كتابه عند تعليلاته للمسائل النحوية ، ولا يشير إلى أنّ هذا علة ذاك ، وإنما يكتفي بإيراد عبارات واســتعمال ألفاظ تدل على تعليلاته ، مثل (لام التعليل ، لأنَّ ، لأنه ، لأنها ، وذلك ، وإنَّما) وغير ذلك .

3- تكثر التعليلات النحوية عند الأردبيلي ، إذ لا تكاد تخلو ظاهرة أو حكم أو مسـألة نحوية من دون أن يذكر له تعليلاً ، أو يبين له ســـبباً ، وهذا يجعلنا أن نقول إنّ الأردبيلي يعدّ من أبرز الذين اعتنوا بالتعليل النحوي اعتناءً فائقاً ، كما يعدّ كتاب (شـــرح الأنموذج) من كتب العلل ، لتضمُّنه تعليلات نحوية كثيرة .

4ـ تابع الأردبيلي من سبقه من النحاة في القول بنظرية العامل ، وأشار بعبارة واضحة أنّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، كما ذكر ذلك في أصـــالة رفع الفاعل ، وخالف بذلك من دعا إلى إلغاء نظرية العامل بنعتها نظرية فلسفية لا طائل تحتها .

5- أظهر البحث أن الأردبيلي بصـــري المذهب ، إذ وافقهم في جميع آرائه وتعليلاته ، لا ســـيما جمهور البصـــريين ، كما اتضـــح من خلال البحث أنه اتبع النحويين القدامى في أغلب تعليلاته التي أوردها في كتابه.

6- قد لا يكتفي الأردبيلي للحكم الواحد بســـرد علة واحدة ، بل يعلل أحياناً بعلتين أو أكثر ، وما ذلك إلا لترســـيخ الحكم النحوي ، وزيادة في الإفهام ، وهذا يدل على ســـعة اطلاعه ، وقدرته العلمية في استنباط الأحكام ، وعقليته الفريدة المستوعبة لأكثر مسائل النحو ومادته المتشعبة ، وبراعته في التعليل .

7-لا تحتوي علل الأردبيلي على العلل التعليمية المحضـــة فحســـب ، بل قد تشـــمل على العلل الجدلية القياســـية النظرية الفلســـفية ، التي تســـمى بالعلل الثواني والثوالث ، أو علة العلة ، وذلك لتقوية وتثبيت القواعد النحوية ، وأحكامها ، وهذا يدل على تأثره بعلوم عصره كالمنطق والفلسفة .

8ـ قد تنوعت تعليلات الأردبيلي إلا أنّ أكثرها استعمالاً هي من نوع كثرة الاستعمال ، والمشابهة ، والفرق ، والخفة ، والاســـتثقال ، وعلة المعادلة ، والمشـــاكلة ، والمناســـبة ، وكذلك علة القرينة

والدلالة ، وهذا من ضـــمن العلل التي تنبع من لغة العرب وأســـاليبهم واســـتعمالاتهم ، وواقعهم اللغوي ، ومطابقة قانون لغتهم أيضاً .

المصادر

1. ابن النحاس, محمد بن إبراهيم الحلبي;. (1424هـ ـ 2004م). التعليقة على المقرب، تحقيق: د. جميل عبدالله عويضة (المجلد ط1). عمان ـ الأردن: الناشر : وزارة الثقافة.
2. ابن جماعة , بدر الدين محمد بن إبراهيم;. (1432هـ ـ 2011م). شرح كافية ابن الحاجب في النحو، تحقيق : محمد حسن (المجلد ط1). لبنان: كتاب ـ ناشرون.
3. ابن عقيل, بهاء الدين;. (2009م). شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (المجلد د. ط.). القاهرة: دار الطلائع.
4. الأخفش, أبو الحسن سعيد بن مسعدة ;. (1431هـ ـ 2010م). معاني القرآن، تحقيق : د. هدى محمود قراعة (المجلد ط2). القاهرة: مكتبة الخانجي.
5. الأردبيلي, محمد عبدالغني ;. (1436هـ ـ 2015م). شرح الأنموذج في النحو، دراسة وتحقيق : عدنان جاسم محمد الهزيماوي (المجلد ط2). بيروت: دار الكتب العلمية.
6. الأزهري, خالد بن عبدالله ;. (1421هـ ، 2000م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (المجلد ط1). بيروت ـ لبنان: دار الكتب العلمية.
7. الاستراباذي, رضي الدين محمد بن الحسن;. (1419هـ). شرح كافية ابن الحاجب، تقديم : د. إيميل بديع يعقوب (المجلد ط1). بيروت ـ لبنان: دار الكتب العلمية.
8. الإشبيلي, أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور ;. (1419هـ ، 1998م). شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق : فواز الشعار (المجلد ط1). بيروت ـ لبنان: دار الكتب العلمية.
9. الأنباري , عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله ;. (2010م). أسرار العربية، دراسة وتحقيق : محمد حسين شمس الدين (المجلد ط2). بيروت ـ لبنان: دار الكتب العلمية.

10. الأنباري, كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن عبيدالله;. (2016م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، اعتنى به: حسن حمد (المجلد ط3). بيروت ـ لبنان: دار الكتب العلمية.

11. الأندلسي, أبو حيان ;. (1441هـ ـ 2020م). الموفور من شرح ابن عصفور، دراسة وتحقيق : مصطفى محمود أبو السعود (المجلد ط1). مصر: دار الغوّاص.

12. الأنصاري, أبو محمد عبدالله بن يوسف جمال الدين ابن هشام;. (1443هـ ـ 2021م). شرح شذور الذهب من كلام العرب، دراسة وتحقيق : د. أبو فهد وائل بن أحمد بن محمد (المجلد ط 1). مصر: دار ابن عباس.

13. الباقولي, أبو الحسن علي بن الحسين ;. (1428هـ ـ 2007م). كتاب شرح اللمع في النحو، دارسة وتحقيق : د. محمد خليل مراد الحربي (المجلد ط1). بيروت ـ لبنان: دار الكتب العلمية.

14. البَطليوسي, أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد ;. (د. ت.). كتاب الحُلَل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق : سعيد عبدالكريم سعودي (المجلد د. ط.). بيروت: دار الطليعة.

15. الجامي, نور الدين عبدالرحمن ;. (1435هـ ـ 2014م). الفوائد الضيائية (وهو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب), اعتنى به : الياس قبلان (المجلد ط1). لبنان: دار الكتب العلمية.

16. الجرجاني , عبدالقاهر بن عبدالرحمن ;. (1982م). كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان (المجلد د.ط.). العراق: دار الرشيد.

17. الجندي, تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر ;. (1423هـ ـ 2002م). الإقليد شرح المفصل، تحقيق ودراسة : محمود أحمد علي الدراويش (المجلد ط1). الرياض: مكتبة الملك فهد.

18. الخوارزمي, صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ;. (د. ت.). ترشيح العلل في شرح الجمل، تحقيق : عادل محسن سالم العمري (المجلد ط1). مكة المكرمة: 1424هـ ـ 2004م.

19. الرماني , أبو الحسن علي بن عيسى ;. (1442هـ -2021م). شرح كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق : أ. د. شريف عبدالكريم النجَّار (المجلد ط1). القاهرة: دار السلام.
20. الزجاجي, أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ;. (1404هـ - 1984م). الجمل في النحو، تحقيق : د. علي توفيق الحَمَد (المجلد ط1). الأردن: دار الأمل.
21. الزمخشري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ;. (1422هـ - 2001م). شرح المفصل، تحقيق: د. إيميل بديع يعقوب (المجلد ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
22. السرّاج, أبو بكر محمد بن سهيل ;. (1417هـ ، 1996م). الأصول في النحو، تحقيق : عبدالحسين الفتلي (المجلد ط3). بيروت: مؤسسة الرسالة.
23. السيرافي, أبو سعيد الحسن بن عبدالله ;. (2008م). شرح كتاب سيبويه، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيّد علي (المجلد ط1). بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.
24. السيوطي, جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر;. (1433هـ - 2012م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق : أحمد شمس الدين (المجلد ط3). بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.
25. الفارسي, أبو علي ;. (1389هـ - 1969م). الإيضاح العَضُدي، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهور (المجلد ط1). د.م: د. مط.
26. المبرد, أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ;. (د. ت.). المقتضب، تحقيق : عبدالخالق عضيمة (المجلد د. ط.). بيروت: عالم الكتب.
27. الورّاق, أبو الحسن محمد بن عبدالله ;. (1420هـ - 1999م). علل النحو، تحقيق : د. محمد جاسم محمد الدرويش (المجلد ط1). الرياض: مكتبة الرشد.
28. بن الخشاب, أبو محمد عبدالله بن أحمد ;. (1432هـ - 2012م). المرتجل شرح الجمل، تعليق : أسامة رضوان (المجلد ط1). القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
29. سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان ;. (د. ت.). الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون (المجلد د. ط.). مكتبة الخانجي: مكتبة الخانجي.